الأمم المتحدة

A/C.3/73/SR.17

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
14 December 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد سايكال . . . . . (أفغانستان)

المحتويات

البند ٧٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

(أ) تنفيذ الصُّكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-17109 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ٧٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

(أ) **تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان** (A/73/40 و A/73/44 و A/73/48 و A/73/55 و A/73/56 و A/73/140 و A/73/207 و A/73/264 و A/73/281 و A/73/282 و A/73/309)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (A/73/138 و A/73/139 و A/73/139/Corr.1 و A/73/152 و A/73/153 و A/73/158 و A/73/161 و A/73/162 و A/73/163 و A/73/164 و A/73/165 و A/73/171 و A/73/172 و A/73/173 و A/73/175 و A/73/178/Rev.1 و A/73/179 و A/73/181 و A/73/188 و A/73/205 و A/73/206 و A/73/210 و A/73/215 و A/73/216 و A/73/227 و A/73/230 و A/73/260 و A/73/262 و A/73/271 و A/73/279 و A/73/310/Rev.1 و A/73/314 و A/73/336 و A/73/347 و A/73/348 و A/73/361 و A/73/362 و A/73/365 و A/73/385 و A/73/396)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (A/73/299 و A/73/308 و A/73/330 و A/73/332 و A/73/363 و A/73/380 و A/73/386 و A/73/397 و A/73/398 و A/73/404)

(د) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما** (A/73/36 و A/73/399)

١ - **السيدة باشليه** (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): قالت إن مبادئ ومؤسسات الأمم المتحدة توضع حاليا على المحك: فتعددية الأطراف ما برحت تتآكل وكذلك الشأن بالنسبة للقيم والمعايير التي يرتكز عليها الالتزام العالمي المشترك بالمساواة بين البشر وبالكرامة الإنسانية. ولإعلاء هذه القيم في إطار المؤسسات المتعددة الأطراف التي تحافظ على الحوار والتعاون بين الدول، يجب أن تظل حقوق الإنسان محور التركيز الأساسي لتعددية الأطراف وللأمم المتحدة. ولا يمكن تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة إلا إذا تم إحراز تقدم نحو مزيد من العدالة والإنصاف.

٢ - وتابعت قائلة إن حقوق الإنسان تتداعم لتشكيل أساس قوي ومتشابك للمجتمعات السليمة. فالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن الحق في التنمية، تساعد في الحد من اليأس والمظالم والتطرف العنيف ؛ أما الحقوق المدنية والسياسية، وتدابير تعزيز المساواة، فهي محرك للتنمية الاقتصادية المستدامة التي يمكن لكل فرد في المجتمع أن يسهم فيها بالكامل. ولا يوجد سوى طريق واحد للمضي قدما ألا وهو العمل الجماعي والتعاوني. والدول الأعضاء هي الجهات الفاعلة الرئيسية في إعمال حقوق الإنسان وفي صون تعددية الأطراف القائمة على حقوق الإنسان. وتتمثل المهمة الأساسية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مساعدة الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة عموما، والمجتمع المدني على حماية حقوق الإنسان واحترامها وإعمالها.

٣ - وأضافت أن الحوار المفتوح والبناء يمكن أن يقرّب بين الآراء المتباينة ويساعد في تحقيق التغييرات الشاملة اللازمة لضمان مزيد من الاحترام لحقوق الإنسان وتحقيق السلام والتنمية المستدامين. وفي الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من الضروري إلقاء نظرة فاحصة على الكيفية التي تستطيع بها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الاستفادة الكاملة من إمكانات آليات وهيئات حقوق الإنسان.

٤ - وأشارت إلى أن التحذيرات المبكرة المنبثقة من رصد حقوق الإنسان قد ثبتت قيمتها الكبيرة على نطاق واسع. وأن نظام حقوق الإنسان هو قوة للوقاية ؛ وعندما تدعمه الإرادة السياسية للفاعلين الرئيسيين، فإن العمل الفعال والمستمر في مجال حقوق الإنسان يمكن أن يفضي إلى منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها والمساعدة على حلها. ولا يمكن تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي ترتكز على الحق في التنمية وجميع الحقوق الأخرى، إلا بالتركيز على حقوق الإنسان، من خلال معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن، والحد من عدم المساواة، وضمان استقرار المؤسسات وشفافيتها وشموليتها والقضاء على التمييز.

٥ - وعرضت التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (A/HRC/37/3)، فأشارت إلى أن عمل المفوضية يشمل مناطق العالم كافة وجميع الأركان الثلاثة التي تقوم عليها الأمم المتحدة، ويمتد عبر كل الولايات المنوطة بالأمم المتحدة وطائفة الحقوق بأكملها. وهو يشمل التعاون التقني وبناء القدرات؛ ورصد

حالات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها؛ والدعوة في المجالين الخاص والعام كليهما؛ ووضع المعايير؛ ودعم آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٦ - ومضت تقول إن مجلس حقوق الإنسان يقوم بدور متزايد الأهمية وهو يعمل على تعزيز جهوده لجعل عمله أكثر بروزا وكفاءة وارتباطا بالهيئات الموجودة في نيويورك وغيرها من كيانات الأمم المتحدة وأكثر فعالية على أرض الواقع.

٧ - وتمد المفوضية يد التعاون التقني في مجالات مثل التنمية المستدامة، ومساواة المرأة، والعدالة الانتقالية والمدافعين عن حقوق الإنسان. وللمساعدة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ما برحت المفوضية تقود الجهود الرامية إلى إدماج حقوق الإنسان في جمع البيانات وتصنيفها. فعلى سبيل المثال، في كينيا، قدمت المشورة والمساعدة إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمكتب الوطني للإحصاء بهدف تحديد الفئات المحرومة، وسوف تنظم سلسلة من حلقات العمل الإقليمية التي تهدف إلى تكرار جوانب المشروع في بلدان أخرى. كما أن تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة أمر أساسي في جميع أعمال المفوضية. وفي تونس، شارك المكتب في عملية مدتها خمس سنوات لوضع مشروع قانون بشأن القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، في ظل الامتثال التام للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بالعمل مع السلطات التونسية ومجموعات المجتمع المدني وهيئات الأمم المتحدة. وفي كولومبيا، تقدم المفوضية الدعم لنهج إزاء العدالة الانتقالية يتمحور حول الضحايا، وذلك بالتركيز على حماية الفئات المعرضة للخطر وعلى المدافعين عن حقوق الإنسان؛ وهذا العمل يجب ان تضاهيه جهود من قبل السلطات لمعالجة أوجه التفاوت الهيكلية والأسباب الجذرية للعنف، مع التأكيد على الحق في المشاركة المتساوية والعدالة الاجتماعية.

٨ - وذكرت أن نجاح المفوضية في حماية الحقوق وتعزيزها يتوقف على مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وكل عمل تقوم به يهدف في نهاية المطاف إلى دعم الدول تحقيقا لهذه الغاية. ولكنها في حاجة إلى الدعم الكامل من الجمعية العامة؛ ودعم اللجنة الخامسة لتوفير الموارد؛ والدعم السياسي من الحكومات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القرارات التي تتخذها الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان بحاجة إلى أن تدعمها الجمعية العامة ومجلس الأمن، والعكس صحيح.

٩ - وقالت في خاتمة كلمتها إن المفوضية شرعت، في عام ٢٠١٧، في عملية تشاور مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومع موظفيها بهدف وضع خطة إدارية جديدة مدتها أربع سنوات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وقد أكدت العملية القيمة المستمرة لعمل المفوضية في إطار ست ركائز هي: دعم الآليات الدولية لحقوق الإنسان؛ وتعميم مراعاة حقوق الإنسان في إطار جهود التنمية والسلام والأمن؛ والنهوض بالمبادئ الأساسية لعدم التمييز والمساءلة والمشاركة. وستعمل المفوضية على تعزيز عملها لمنع نشوب النزاعات والعنف وانعدام الأمن؛ والمساعدة في توسيع الحيز المدني وفي زيادة أعداد المناصرين لحقوق الإنسان على الصعيد العالمي. كما ستركز بقوة على خطة عام ٢٠٣٠، عن طريق إبراز حقوق الإنسان الواجبة للنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، والسعي إلى فهم أعمق لأبعاد حقوق الإنسان المتعلقة بتغير المناخ، والحيز الرقمي، وعدم المساواة، والفساد، والتشرد وحركة الأشخاص.

١٠ - **السيد هلالي** (المغرب): تكلم نيابة عن المجموعة الأفريقية، فقال إنه للسنة الثانية على التوالي، لم تقدم المفوضية أي تقرير منفصل إلى اللجنة، مثلما كان الشأن في السنوات السابقة. والتقرير المعروض على اللجنة يعطي لمحة عامة عن العمل الذي اضطلعت به المفوضية خلال الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أي قبل عام تقريبًا. وتود المجموعة أن تستفسر عما إذا كانت المفوضة السامي ستنظر في إمكانية العودة إلى الممارسة السابقة المتمثلة في تقديم تقرير منفصل إلى اللجنة يغطي آخر فترة معنية.

١١ - وأضاف أنه لدى المضي قدماً في خطة حقوق الإنسان على المستوى العالمي، ينبغي للمفوضية أن تتخذ خطوات لضمان عدم الانتقائية والحياد والشفافية والموضوعية، مع تجنب الاستقطاب والتسييس والمعايير المزدوجة. وتحث المجموعة الأفريقية المفوضة السامية على إيلاء اهتمام خاص لإعمال الحق في التنمية وتعزيز أنشطة المفوضية التي تركز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أن هناك حاجة إلى احترام الاختلافات الثقافية والاجتماعية والدينية بين المجتمعات والجماعات المحلية والامتناع عن فرض معايير ثقافية ضيقة على الآخرين. ومما يثير القلق بوجه خاص أنه تم إدراج بعض المجالات ذات الأولوية التي من الواضح أنها لا تحظى بالموافقة أو بدعم من المجتمع الدولي على نطاق أوسع؛ وينبغي تقديم معلومات إضافية عن العملية التي تم من خلالها تحديد هذه مجالات ذات الأولوية.

١٢ - وأضاف أن المجموعة الأفريقية تعرب عن تقديرها للعمل الذي تضطلع به المفوضية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، ولا سيما مكافحة التمييز، وتأمل أن تكون الجهود في

هذا الصدد أكثر تركيزا. وتعرب عن قلقها إزاء تزايد اعتماد المفوضية على الموارد الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك المساهمات المحددة الغرض، وتدعو إلى زيادة الميزانية العادية المخصصة لها. كما تهيب بالمفوضة السامية إلى مضاعفة الجهود لضمان تمثيل جغرافي أكثر إنصافاً لموظفي المفوضية.

١٣ - **السيدة رودريغيس كاميخو** (كوبا): قالت إن بلدها يكرر تأييده للجهود التي تبذلها المفوضية للنهوض بقضية حقوق الإنسان على أساس الموضوعية وعدم الانتقائية والحياد. واستلمت المفوضة السامية دورها الجديد في وقت تتزايد فيه التحديات، بما في ذلك التسييس المتزايد، لا سيما ضد بلدان الجنوب، في معالجة قضية حقوق الإنسان. ومن الأمثلة الواضحة المناسبة الموجهة ضد كوبا التي تعتزم حكومة الولايات المتحدة عقدها في اليوم التالي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتندد كوبا بمحاولة استخدام اسم الأمم المتحدة ومبانيها لمهاجمة إحدى دولها الأعضاء، في انتهاك واضح لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فضلا عن قواعد المنظمة. وتشكل المناسبة والحملة التي تسعى الولايات المتحدة إلى الشروع فيها إهانة لسيادة الشعب الكوبي وعدم احترام لحقة في تقرير مصيره. وليس لدى الولايات المتحدة السلطة الأخلاقية لإعطاء دروس عن حقوق الإنسان لكوبا، ولا سيما في ظل الإدارة الحالية، التي تروّج لأفكار الهيمنة والعنصرية وكره للأجانب. وتأمل كوبا ألا تسمح الأمم المتحدة، ولا سيما أمانتها، بمثل هذا العدوان ضد إحدى دولها الأعضاء من خلال التلاعب بحقوق الإنسان.

١٤ - **السيدة ستانيسكو** (رومانيا): قالت إن بلدها يكرر تأكيد دعمه لاستقلال المفوضية. وبالنظر إلى أهمية عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة وطابعها العالمي، فإن وفدها يعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع حدا لانتهاكات حقوق الإنسان العديدة في العالم وأن من واجب كل بلد أن يتخذ إجراء. وأضافت أن وفدها يأسف لعدم تعاون بعض البلدان مع المفوضية ومع آليات مجلس حقوق الإنسان، مما يقوض ولاية المفوضة السامية وإعمال حقوق الإنسان والتمتع بها بالكامل. كما يعرب عن القلق إزاء تدهور حقوق الإنسان في العالم، الأمر الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى أزمات إنسانية خطيرة، ويدعو وفدها إلى بذل جهود لحماية حقوق النساء والأطفال وغيرهم من الأشخاص الضعفاء، وضمان حرية الدين والمعتقد، وحرية التعبير والرأي وحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان. وتعارض رومانيا استمرار تطبيق عقوبة الإعدام والاقتراحات المقدمة في بعض البلدان للأخذ بها من جديد.

١٥ - واستطردت قائلة إن وفدها يتساءل عما إذا كانت المفوضة السامية، من منطلق تجربتها كرئيسة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، تعتقد أنه ينبغي تطوير التعاون الوثيق بين الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل الدفاع عن المرأة وتعزيز حقوقها على نحو أفضل، لا سيما في مناطق النزاع.

١٦ - **السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين): قال إنه ينبغي للأمم المتحدة، بدعم من المفوضية، أن تواصل، من منظور حقوق الإنسان، جعل عملها يشمل المجموعات المهمشة عادة، بما في ذلك الأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين، والشعوب الأصلية، والمنحدرون من أصل أفريقي، والمهاجرون واللاجئون. وتساءل عما إذا كان القانون الدولي لحقوق الإنسان محدداً ومتسقا بما فيه الكفاية لضمان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها واحترامها والتمتع بها من جانب كبار السن وتمكينهم كمواطنين نشطين.

١٧ - **السيد ليفيكي** (بولندا): أشاد بالمفوضية لما تبذله من جهود في مجال حماية حقوق الإنسان ودعمها في جميع أنحاء العالم ومساهمتها في بناء مجتمعات أكثر تماسكا، وقال إن ترشح بلده لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ هو دليل على التزامه بالمبادئ والأهداف المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

١٨ - **السيدة التميمي** (قطر): قالت إن بلدها ملتزم بدعم عمل المفوضية. وقطر فخورة باستضافة مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية المنوط به ولاية ممارسة أنشطة التدريب والتوثيق بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ودعم الجهود التي تبذلها في المنطقة الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية. وقد أحرزت قطر تقدما كبيرا من حيث الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها، كما يتجلى في سياساتها المحلية والدولية في مجالات مثل التعليم والصحة والبيئة وحقوق العمل وتمكين المرأة و حقوق الطفل.

وستظل قطر ترحب بزيارات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وغيرهم من خبراء حقوق الإنسان.

١٩ - **السيد هوسغن** (ألمانيا): قال إن وفده يأمل أن يعطي مجلس الأمن أولوية لحقوق الإنسان خلال عضوية بلده غير الدائمة ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وفي هذا السياق، تساءل عن الكيفية التي تقيّم بها المفوضية تعاونها مع مجلس الأمن وكيف يمكن للمجلس أن يفعل المزيد للاستفادة من خبرة المفوضية. وبالنظر إلى أن الأمين العام قد ركز تركيزا كبيرا على منع نشوب النزاعات، الذي تؤدي فيه حقوق الإنسان دورا هاما، سيكون من المفيد معرفة كيفية تعميم مراعاة حقوق الإنسان في إطار خطة الأمين العام لمنع نشوب النزاعات.

٢٠ - وأضاف أن عدة دول أعضاء أسست في نيويورك تجمعا مشتركا بين المناطق معنيا بحقوق الإنسان ومنع النزاعات؛ وسوف يدعم هذا التجمع بقوة خطة المفوضة السامية. وسأل عما إذا كانت المفوضة السامية تعتزم القيام بمزيد من الزيارات الميدانية إلى نيكاراغوا.

٢١ - **السيدة إيكلز - كوري** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن بلدها كان دائما مؤيدا لعمل المفوضية من أجل مساعدة الدول على تنفيذ التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان ولا يزال يفعل ذلك من خلال تقديم تبرعات هامة. وينبغي للمفوضة السامية وفريقها أن يواصلا بحزم مناصرة من لا صوت لهم في مواجهة القمع، بدلا من استخدام الموارد الشحيحة في النهوض بمسائل جانبية، والسعي إلى تحقيق الأهداف السياسية والمزيد من التحيز المؤسسي، لا سيما في الدول الأعضاء حيث توجد سبل انتصاف فعالة. وأضافت أن وفدها يؤيد بقوة آليات التحقيق في الأدلة المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والاحتفاظ بها، والجهود المبذولة للتعريف بالأزمات الناشئة والمستمرة والتواصل مع المجتمع المدني لزيادة التوعية وتعزيز المساءلة ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان.

٢٢ - وأشارت إلى أن وفدها لفت الانتباه إلى تسييس مجلس حقوق الإنسان وتحيزه المؤسسي بدون ضابط، مما حدا بحكومتها لمغادرته ولا يزال هذا مستمرا بدون هوادة؛ ولا يزال البند ٧ المنحاز مدرجا في جدول أعمال المجلس ولم يُبذل أي جهد لمنع أو ردع انتخاب دول أعضاء توجد بشأنها شواغل كبيرة تتعلق بحقوق الإنسان. كما يساور وفدها القلق إزاء العديد من الولايات المسيسة التي تلقت مساعدة ودعما تقنيين من المفوضية. وبما أن الدول الأعضاء قد عهدت إلى المفوضة السامية بولاية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها للجميع، فينبغي لها أن تشجع المكلفين بولايات خاصة على إعطاء أولوية اهتمامهم لتناول مسألة البلدان التي ترتكب تجاوزات حقوق الإنسان وتنتهكها بصورة منهجية.

٢٣ - **السيدة كروث** (إسبانيا): قالت إن مقر الأمم المتحدة مرتبط إلى حد كبير بدعائم السلام والأمن لأنه مكان اجتماع مجلس الأمن، في حين تعتبر جنيف عاصمة حقوق الإنسان. ولكن بالنظر إلى أن تهديدات السلام وانتهاكات حقوق الإنسان مترابطة بلا شك، سيكون من المهم معرفة الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء تعزيز الصلة بين جنيف ونيويورك وضمان وصول المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان المتاحة إلى الكيانات المسؤولة عن صون السلام والأمن الموجودة في نيويورك.

٢٤ - **السيدة فيليتشكو** (بيلاروس): قالت إن تراث المفوضية تفسده الطموحات ذات الدوافع السياسية العميقة لبعض الدول الأعضاء. فمشاكل حقوق الإنسان لا تنشأ عن عدم رغبة الدول في تحسين تشريعاتها من أجل مواطنيها، وإنما لكون حقوق الإنسان ما فتئ يزداد التلاعب بها في العديد من البلدان بهدف تشكيل أنظمة سياسية تناسب احتياجات بعض القوى الغربية. وبما أنه لا يمكن قياس حقوق الإنسان من خلال معايير أو أرقام دقيقة، فإن بعض الدول تزعم أن حالة حقوق الإنسان تمثل مشكلة كلما رغبت في ممارسة الضغط على بلدان معينة، ولسبب ما هي دائما بلدان نامية فقدت حظوتها لدى تلك الدول.

٢٥ - وأضافت أن وفدها يود تقديم ثلاثة اقتراحات إلى المفوضة السامية الجديدة هي: أولا، من الضروري مراجعة النهج الحالي إزاء حقوق الإنسان، الذي في بعض الأحيان يكاد ضربا من العبث. ويجب ألا تحل الطموحات السياسية والضغط محل الحوار والرغبة الحقيقية في دعم تطور الطبقات السكانية الضعيفة. وثانيا، ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز عملية الاستعراض الدوري الشامل، الذي يعتبر حاليا الآلية الوحيدة المحايدة من نوعها لرصد حقوق الإنسان. وثالثاً، ينبغي أن تواصل المفوضية تقديم التعاون التقني كطريقة لتعزيز القدرة الوطنية في مجال حقوق الإنسان لدى الدول الأعضاء.

٢٦ - **السيد شينغيرو** (بوروندي): قال إن المنحى الخطير الذي تنحوه بعض الدول لتحويل مجلس حقوق الإنسان إلى أداة للضغط السياسي وتحقيق أهداف جغرافية سياسية تجاه بلدان الجنوب ينطوي على خطر الإخلال بأهداف المجلس. والانجراف نحو التسييس المفرط لحقوق الإنسان، فضلا عن الانتقائية والتحيز والكيل بمكيالين،

يتعارض مع مبدأ عالمية حقوق الإنسان. ويظل من الضروري بذل الجهود لوقف هذا الاتجاه.

٢٧ - وأشار إلى أن الاستقطاب المصطنع الذي قسم العالم إلى طلاب لحقوق الإنسان ''جيدين'' وآخرين ''سيئين'' يحل أن يحل محله الحوار والتعاون. وبالنظر إلى الصعوبات التي يواجهها مجلس حقوق الإنسان والتهديدات المحدقة بتعددية الأطراف، فإن وفده يأمل أن تقوم المفوضة السامية بإجراء إصلاحات معمقة تهدف إلى عدم تسييس المجلس، وقبل كل شيء، تقريبه إلى الناس، بغض النظر عن حجم ومستوى التنمية في بلدانهم.

٢٨ - **السيد فييرا** (البرازيل): قال إن وفده يأمل أن تتسم المفوضية خلال فترة ولاية المفوضة السامية بالاستقلال والحياد والإدارة الذاتية. ويمكن أن يكون للمفوضية دور مهم في النهوض بعملية منع انتهاكات حقوق الإنسان من خلال تعزيز التعاون والمساعدة التقنية وبناء القدرات مع الدول الأعضاء. وينبغي أن يكون الهدف الأساسي لكل دولة هو ضمان الكرامة والمساواة للجميع في كل الظروف؛ ويجب عدم التسامح مع الانتهاكات.

٢٩ - **السيد الضحاك** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده يأمل أن تحقق المفوضة السامية نجاحا في إصلاح ما أصبح في السنوات الأخيرة نهج تسييس متزايدا تجاه حقوق الإنسان سمته الكيل بمكيالين واعتماد مواقف معادية وغير مهنية وتفتقر إلى الموضوعية والمصداقية تماما. فاعتماد مواقف عدوانية وتصادمية من جانب بعض الأطراف، التي سعت إلى التقليل من شأن أي تطورات إيجابية في مجال حقوق الإنسان، مع قيامها في نفس الوقت بتلفيق التغطية الإخبارية السلبية، أعاق بشكل خطير جميع الجهود الرامية إلى بناء علاقات إيجابية بين الدول الأعضاء والوكالات وممثلي الأمم المتحدة.

٣٠ - وأضاف أنه لا بد من منع بعض البلدان من استخدام مسألة حقوق الإنسان كسلاح سياسي ضد دول أخرى من أجل تقويض استقرارها وأمنها وتشويه اختياراتها الوطنية. وذكر أن وفده يؤيد بقوة الآراء التي أعربت عنها ممثلة كوبا ويرفض رفضا قاطعا جميع محاولات الولايات المتحدة الأمريكية للترويج لنفسها كمدافع عن حقوق الإنسان في حين تواصل ارتكاب أبشع الجرائم ضد المدنيين في سوريا وفي العديد من الدول الأخرى.

٣١ - **السيدة بريزريني** (ألبانيا): قالت إنه لا يمكن تحقيق الشمولية والنهج المتمحور حول الناس في بناء السلام وإدامته دون تركيز واضح على حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات. فانتهاكات حقوق الإنسان والعنف هي في كثير من الأحيان الشرارة التي تتسبب في اندلاع النزاعات الطويلة والبعيدة الأمد. والتصدي السريع والفعال للأزمات يستلزم تعاون جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، مع المفوضية. واختتمت كلمتها بقولها إن وفدها يتساءل عن الكيفية التي تعتزم بها المفوضة السامية التعاون مع المجلس بشأن تدهور حالة حقوق الإنسان باعتباره السبب الرئيسي لمعظم النزاعات المدرجة في جدول أعمال المجلس.

٣٢ - **السيد كاوامورا** (اليابان): قال إن لكل قضية من قضايا حقوق الإنسان خلفياتها وحساسياتها الخاصة بها؛ وفي نهاية المطاف، يتعين على الدول أو الأطراف المعنية إيجاد سبيل للوصول إلى حل. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يدعمها في هذا المسعى إلا مع احترام أخذها بزمام الأمور. وقد كانت اليابان رائدة في تناول قضايا حقوق الإنسان الخاصة ببلدان محددة والمواضيعية، على السواء، وهي ملتزمة بالعمل بشكل وثيق مع المفوضية من أجل رفاه الجميع وحريتهم من خلال رتق الانقسامات وتشجيع مبادراتهم الخاصة.

٣٣ - **السيد فافر** (سويسرا): قال إن زيادة تواتر التبادلات بين المفوضة السامية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة أمر كفيل بتمكين الدول من الاستجابة بفعالية أكبر للتطورات على أرض الواقع. كما سيساعد التنسيق الوثيق على تسليط الضوء على احتياجات المفوضية والتحديات التي تواجهها وضمان استجابات كافية من الدول الأعضاء. ويشكل توفير الدعم المالي الكافي أمراً أساسياً لنجاح المفوضية ومجلس حقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان؛ وستواصل حكومته دعمها المالي والسياسي للمفوضية، وهي تهيب بجميع الدول الأعضاء إلى تعزيز القاعدة المالية للمفوضية.

٣٤ - وأضاف أن من الضروري إدماج حقوق الإنسان في جميع مجالات نشاط الأمم المتحدة، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بمنع النزاعات والحفاظ على السلام. وبالتعاون مع ألمانيا، أنشأ بلده تجمع حقوق الإنسان ومنع النزاعات دعماً لهذا التكامل. وأعرب عن رغبة وفده في معرفة آراء المفوضة السامية فيما يتعلق بدور المفوضية بعد إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الذي استهله الأمين العام.

٣٥ - **السيدة إيلرتسدوتير** (أيسلندا): تكلمت نيابة عن بلدان الشمال الأوروبي ومنطقة البلطيق، فقالت إن هذه البلدان تؤيد بقوة استقلال ونزاهة المفوضة السامية والمفوضية. وتعتقد أنه من المهم

ضمان التعاون والتكامل بين مجلس حقوق الإنسان في جنيف واللجنة في نيويورك.

٣٦ - وأشارت إلى أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ليسا واجبا على جميع الدول فحسب، وإنما هما أيضا يخدمان مصلحتها كشرط أساسي للسلام والأمن والتنمية المستدامة لجميع الشعوب والمجتمعات. وتأمل بلدان الشمال الأوروبي ومنطقة البلطيق أن تواصل المفوضية دعم اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وتعزيز الجهود الرامية إلى التنفيذ العملي للالتزامات والتوصيات الدولية في مجال حقوق الإنسان على الصعيد القطري. وأضافت أن نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وآليات الرصد والاستعراض الدوري الشامل أمور ذات قيمة كبيرة، لكن أداءها الفعال يتطلب تعاونا أقوى من أي وقت مضى بين المفوضية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى. وسألت عن الأمور الأخرى اللازمة على مستوى الأمم المتحدة لضمان أن تكون حقوق الإنسان في طليعة جميع جوانب عمل المنظمة والجهود المبذولة على نطاق المنظومة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على المستوى القطري.

٣٧ - **السيدة باشليه** (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): ردت على أسئلة وتعليقات الوفود، فقالت إنها، منذ تعيينها مؤخرا كمفوضة سامية، قد تفاعلت مع الدول الأعضاء من أجل الاضطلاع بالتعاون التقني وبناء القدرات بهدف حماية وتعزيز حقوق الإنسان. ويتعين على المفوضية ومجلس حقوق الإنسان تحقيق نتائج محايدة وغير انتقائية وموضوعية، ولكن من الضروري منحهما إمكانية الوصول إلى الدول من أجل رصد حالات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها.

٣٨ - وخلال الاجتماعات الأخيرة، تطرق الممثلون وأصحاب المصلحة إلى الحاجة إلى الحياد وإلى زيادة تمثيل جميع المناطق الجغرافية بين موظفي المفوضية.

٣٩ - وفيما يتعلق بمسألة تقديم تقرير إلى اللجنة بدلاً من تقريرين، قالت إن المفوضية تقدم عادة تقريرين سنويين يتمحوران حول الأولويات المواضيعية: الأول يغطي الفترة من كانون الأول/ديسمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر، ويغطي الآخر الفترة من تموز/يوليه إلى حزيران/يونيه. وبالنظر إلى التكلفة الباهظة لإنتاج تقريرين يغطيان فترة متداخلة من خمسة أشهر، قررت المفوضية إصدار تقرير واحد فقط. ولكنها لا تمانع في العودة إلى الممارسة السابقة.

٤٠ - ومضت تقول إن الحق في التنمية يمثل أولوية قصوى بالنسبة للمفوضية. ويجب أن يسترشد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بإعلان الحق في التنمية، والتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية يتطلب التزاما ثابتا بالمبادئ والمعايير الأخلاقية والقانونية والأدبية المنصوص عليها في الإعلان. ويقدم التقرير تفاصيل عن الأنشطة التي نُظمت في هذا الصدد.

٤١ - وتطرقت للتفاعل مع المنظمات الإقليمية بهدف زيادة حماية حقوق المرأة، فقالت إن ولايتها تشمل تعميم مراعاة منظور حقوق الإنسان في أعمال منظومة الأمم المتحدة بأسرها، ولهذا الغرض أقيمت شراكات مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئات الأمم المتحدة الأخرى.

٤٢ - وأشارت إلى أن المنظمات الإقليمية يمكن أن تقوم بدور أقوى بكثير في الوقاية والإجراءات المبكرة للتصدي للأزمات المحتملة. وينبغي تعزيز التعاون بين المفوضية والمنظمات والآليات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي ومجلس أوروبا، فضلا عن المنظمات والمجموعات التي تتعامل مع القضايا اللغوية والثقافية، مثل المنظمة الدولية للفرانكفونية والكومنولث.

٤٣ - وفيما يتعلق بمسألة العمل بالتعاون مع مجلس الأمن، قالت إن العديد من النزاعات سبقته إشارات إنذار مبكر، لكن الإجراءات المبكرة كانت غير موجودة في كثير من الأحيان. وفي هذا الصدد، لدى مجلس حقوق الإنسان إجراءات وآليات لتنبيه المجتمع الدولي إلى العلامات المبكرة الدالة على النزاع، ويمكن تقديم المزيد من المعلومات إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن والهيئات الحكومية الدولية الأخرى بشأن استخدامها.

٤٤ - وذكرت أنه لضمان إدماج ركائز حقوق الإنسان في خطة منع نشوب النزاعات التي وضعها الأمين العام، يكتسي العمل الذي تقوم به مبادرة التجمع المشترك بين المناطق المعني بحقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات أهمية حاسمة. وتقدم هيئات حقوق الإنسان إسهامات أساسية لمنع نشوب النزاعات ذات قيمة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها، بما في ذلك القواعد والمعايير العالمية التي تحدد المتطلبات الدنيا للسلام على أساس العدالة والكرامة الإنسانية والرصد المنتظم لما إذا كانت معايير حقوق الإنسان مستوفاة. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها أن تأخذ بهذه الأدوات الناجعة في أعمالها الوقائية.

٤٥ - وأشارت إلى وجود ثغرات معيارية كبيرة في الصكوك الدولية الحالية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بكبار السن، مما يعني أن هناك قضايا مثل التمييز على أساس السن، ومستويات المعيشة الملائمة، ودعم الاستقلالية، والمشاركة في صنع القرار والتحرر من العنف وسوء المعاملة والإهمال، غالبًا ما تكون غير موجودة في التشريعات الوطنية. ويلزم إدخال تحسينات في هذا الصدد لضمان توفير ظروف أفضل للجميع.

٤٦ - وانتقلت إلى السؤال المتعلق بسد الفجوة بين نيويورك وجنيف، فقالت إن القيام بذلك يتطلب أن تقدم الجمعية العامة إلى مجلس حقوق الإنسان الدعم السياسي الكامل وكل الموارد المالية اللازمة لإنجاز ولايته. وخلال الإثني عشر عاماً التي انقضت منذ إنشائه، تعامل مجلس حقوق الإنسان مع عدد متزايد من الحالات القطرية، ووضع إجراءات وآليات لبناء القدرات على المستوى الوطني والتصدي للتحديات التي تواجه حقوق الإنسان على أرض الواقع. وقد ساعدت قرارات وتوصيات مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك في سياق الاستعراض الدوري الشامل وولاية الإجراءات الخاصة، على منع الانتهاكات والنزاعات في العديد من البلدان والتخفيف من حدتها عن طريق هيئات التحقيق وتقصي الحقائق. ومع ذلك، يلزم عمل المزيد لسد الفجوات بين مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. وهناك مناقشات جارية بشأن تحسين كفاءة وفعالية مجلس حقوق الإنسان وإقامة شراكات وتعاون أقوى بينه وبين اللجنة ومجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للجنة أن تنظر في دعوة مجلس حقوق الإنسان إلى تقديم إحاطات إعلامية منتظمة غير رسمية أو فيما بين الدورات.

٤٧ - واختتمت بيانها بقولها إن خطة عام ٢٠٣٠ توطد العلاقة المتأصلة بين التنمية وحقوق الإنسان. وينصب التركيز على التصدي للتمييز وعدم المساواة بطريقة تتفق مع القانون الدولي كجزء من الالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب.

٤٨ - **السيد جيورجيو** (إريتريا): قال إن جميع حقوق الإنسان متساوية ومتداعمة، وبالتالي ينبغي التأكيد عليها على قدم المساواة؛ وينبغي مناصرة آلية الاستعراض الدوري الشامل وتعزيزها. ويجب على كل عضو في المفوضية أن يضع في اعتباره أن أهداف حقوق الإنسان لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التعاون مع الدول الأعضاء. ويلاحظ وفده بقلق تخفيض الميزانية العادية للمفوضية؛ واعتماد هذه الأخيرة على الموارد الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك المساهمات المخصصة، يؤدي إلى تركيز الاهتمام على عدد محدود من مجالات العمل وتقويض استقلال المفوضية بإخضاعها لمصالح البلدان التي تقدم أكبر المساهمات.

٤٩ - **السيد سكوكنيتش تابيا** (شيلي): قال إن وفده يأمل أن يتم، في ظل قيادة المفوضة السامية، تعزيز الدور الحاسم لحقوق الإنسان في معالجة الأزمات من خلال نهج ذي تركيز ميداني. وعند التعامل مع حالات النزاع والعنف أو انعدام الأمن، فإن الوقاية ونظم الإنذار المبكر والنهج القائم على حقوق الإنسان في الميدان أمر حيوي. وأعرب عن تقدير حكومته للدعم الذي تلقته من المفوضية، ولا سيما المساعدة المقدمة لوضع وتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان والمشاريع والخطة الوطنية لحقوق الإنسان التي تمتد لأربع سنوات.

٥٠ - **السيد كريستودوليديس** (اليونان): قال إن بلده ملتزم بحماية الطابع العالمي لحقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة، ويناصر التمتع الكامل بها على قدم المساواة بوصفه شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمعات يسودها السلام والديمقراطية على أساس الحكم الرشيد وسيادة القانون. واللجنة ومجلس حقوق الإنسان هما أفضل منتديين للتعددية والحوار وتوافق الآراء. وأضاف أن وفده يطلب من المفوضة السامية أن تعرض وجهات نظرها بشأن أفضل طريقة لتحقيق فهم مشترك لحقوق الإنسان، ويسأل عن الممارسات التي يمكن للمجتمع الدولي أن يغيرها وتلك التي ينبغي الإبقاء عليها من أجل نجاح العمل في المستقبل.

٥١ - **السيد ميسا - كوادرا** (بيرو): قال إن وفده يقدر بشكل خاص الأهمية التي توليها المفوضة السامية لمبادئ الشمولية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية، وإلى التهديد الذي يمثله الفساد للتمتع الكامل بحقوق الإنسان. وفي مجلس الأمن، ستواصل بيرو إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان في منع نشوب النزاعات وتسويتها، ولا سيما حقوق الأطفال والنساء، بوصفهم أشد الفئات ضعفا.

٥٢ - **السيد موسى** (مصر): قال إن النهوض بخطة حقوق الإنسان على الصعيد العالمي يتطلب أن تكفل المفوضية عدم الانتقائية، والحياد والشفافية والموضوعية وأن تتجنب الاستقطاب والتسييس والمعايير المزدوجة. ويجب احترام الاختلافات الثقافية والاجتماعية والدينية بين المجتمعات. ويلاحظ وفده بقلق إدراج بعض المجالات ذات الأولوية في تقرير من الواضح أنها غير توافقية ولا تحظى بدعم المجتمع الدولي، بما في ذلك إلغاء عقوبة الإعدام والتمييز على أساس الميول الجنسية والهوية الجنسانية. وأضاف أنه يجب تجنب أي

محاولة لتدوين قواعد جديدة خارج العملية الحكومية الدولية، بما في ذلك في سياق مبادرة ”حقوق الإنسان أولاً“، المذكورة في التقرير. وينبغي ألا تستخدم الدول الأعضاء الأمم المتحدة لخدمة مآرب سياسية من أجل تحقيق مكاسب سياسية ضيقة.

٥٣ - **السيد ماتْ** (ليختنشتاين): استفسر عن رأي المفوضة السامية بشأن انتخاب ١٨ دولة مؤخرا لعضوية مجلس حقوق الإنسان الذي أثار انتقادات كثيرة في وسائط الإعلام والمجتمع المدني، وكيف يمكن وضع هذه الانتخابات في سياق قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ الذي أنشأ ولاية المجلس. وفي ضوء الاعتداءات التي لم يسبق لها مثيل على المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في جميع أنحاء العالم، والتي تنم عن مستوى جديد من الاعتداءات المنهجية وتوقع الإفلات من العقاب، سأل عن الاستجابة المناسبة لهذه الاتجاهات الباعثة على القلق.

٥٤ - **السيدة أغلادجه** (جورجيا): قالت إن تقرير المفوضية عن التعاون مع جورجيا (A/HRC/39/44) يثبت بوضوح أن الاحتلال الروسي المستمر لمنطقتي أبخازيا وتسخينفالي الجورجيتين لا يزال العامل الذي يزيد من حدة الحالة الأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في هاتين المنطقتين. ويشير التقرير أيضاً إلى أن الجورجيين المقيمين في المنطقتين المحتلتين يتعرضون للتمييز العرقي والعنف الموجه على أساس الانتماء العرقي، ودعت إلى المحاسبة عن الحرمان غير القانوني من الحياة. وأضافت أن من الواضح أن هناك حاجة إلى القيام فورا بإنشاء آليات أمنية دولية على أرض الواقع. وقالت إن وفدها يشعر بقلق عميق لأنه على الرغم من الجهود المتكررة التي بذلها المفوض السامي والنداء الوارد في قرار مجلس حقوق الإنسان ٤٠/٣٧، فإن السلطة القائمة بالاحتلال وأنظمتها قد رفضت مرة أخرى وصول المفوضية إلى أبخازيا وتسخينفالي. ويجب أن يُمنح المراقبون الدوليون لحقوق الإنسان إمكانية الوصول دون عوائق إلى المنطقتين. وأعربت عن أمل وفدها في أن تظل مسألة الوصول في صدارة جدول أعمال المفوضية خلال فترة ولاية المفوضة السامية الحالية، وسألت عن الطريقة التي تتوخى بها المفوضة السامية معالجة الحالة في المنطقتين اللتين لا تستطيع آليات الرصد والمراقبة الدولية الوصول إليهما.

٥٥ - **السيد شو غوانغ** (الصين): قال إنه يجب احترام السيادة الوطنية مع الالتزام الصارم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويجب التخلي عن التسييس والمعايير المزدوجة. وأعرب عن قلق وفده الشديد إزاء الاجتماع القادم بشأن كوبا والتسييس في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأضاف أن السلام والأمن شرط أساسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وأن التنمية هي الأساس لإعمال جميع حقوق الإنسان. ويجب أن تدار العلاقة بين السلام والتنمية والأمن بشكل سليم، وتهيئة مناخ يساعد على الحوار والتعاون. ويجب أن يكون مجلس حقوق الإنسان منبرا لجميع الأطراف للتفاعل والتحاور وليس منبرا يستخدم لممارسة الضغط على الآخرين واستعدائهم. وينبغي توخي التوازن لدى النهوض بنوعيْ حقوق الإنسان، كما ينبغي تعزيز الالتزام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينبغي زيادة شفافية الأداء ومراعاة وجهات نظر الدول الأعضاء بصورة شاملة على أساس المساواة مع الآخرين. ويجب تلافي انعدام التوازن الخطير في التمثيل الإقليمي في المفوضية في أقرب وقت ممكن.

٥٦ - **السيد وايتلي** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل بنشاط متجدد لضمان احترام جميع حقوق الإنسان بالكامل وينبغي التصدي للذين ينتهكون حقوق شعوبهم ومحاسبتهم في جميع أنحاء العالم. ويؤيد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بقوة عمل المفوضية والمفوضة السامية، وهم ملتزمون بالدفاع عن أدائهما الفعال واستقلالهما ونزاهتهما. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يهيب بجميع الدول إلى التعاون تعاوناً كاملاً مع المفوضية، بسبل منها ضمان أن يتصل المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة بدون أي عوائق بالأفراد والمجتمع المدني.

٥٧ - ومضى يقول إنه يجب تزويد المفوضية بالموارد والقدرات المالية اللازمة لتلبية الطلبات المتزايدة التي تواجهها. وظل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أكبر مقدم للتبرعات في عام ٢٠١٧، وهم يأملون أن يستمر التمويل بواسطة التبرعات، بما في ذلك التمويل غير المخصص، في الزيادة.

٥٨ - وسأل عن الخطوات التي يمكن اتخاذها لضمان إسهام عمل المفوضية بأكبر قدر ممكن من الفعالية في النهوض بخطة الأمين العام الوقائية، مع مراعاة مبادرة حقوق الإنسان أولاً؛ التي تعتبرها المفوضة السامية الحل الرئيسي لمشكلة العوائق التي تحول دون التنفيذ الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من صكوك حقوق الإنسان؛ وكيفية جعل تبادل أفضل الممارسات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك الممارسات التي أرستها المفوضية، أكثر فعالية.

٥٩ - **السيد إليزوندو بيلدن** (المكسيك): قال إن تعددية الأطراف هي أفضل طريقة للتصدي للتحديات العالمية، بما في ذلك

قضايا حقوق الإنسان. وستواصل حكومته القيام بدور نشط في تعزيز معايير حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بالأفراد الضعفاء، وقد حافظت على حوار بنّاء مع المفوضية وآليات حقوق الإنسان. وأضاف أن المكسيك شاركت في بناء وتوطيد مجلس حقوق الإنسان وأن وفده مقتنع بأن المجلس أفضل محفل لمناقشة حقوق الإنسان؛ ويجب أن تواصل الدول المشاركة فيه على نحو بنّاء بهدف تعزيز عمله وفعاليته.

٦٠ - **السيدة دي جونغ** (هولندا): قالت إنه من المؤسف أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أصبحا أكثر تسييسا واستقطابا في جميع أنحاء العالم. لقد تعرضت حقوق الإنسان لضغوط في جميع أنحاء العالم، ولم ترق بعض الدول إلى واجباتها. ويتوقع وفدها أن يكون المفوضة السامية حاسماً ومبدئياً وشجاعاً وأن يرفع صوته عند الضرورة وأن يضمن المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان أينما وقعت. ودعت المفوضة السامية إلى ضمان استقلالية ونزاهة مكتبها. وتساءلت عن كيفية تعزيز التعاون بين مجلس حقوق الإنسان واللجنة، وما هي الإجراءات التي ينبغي إيلاء الأولوية لها في بناء مجتمعات مرنة من خلال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٦١ - **السيد رانغيل** (أنغولا): قال إن المفوضة السامية قد أثبتت تفانيها في حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتزامها بتحسين أعمال المفوضية ونظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأشار إلى أن العديد من شعوب عالم قطعت أشواطا كبيرة على طريق الديمقراطية والإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان في مواجهة التهديدات والمحاولات المشتركة لفرض وجهات نظر ضيقة.

٦٢ - **السيد الحبيب** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الجزاءات غير المشروعة وغير الإنسانية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على شعب إيران، ولا سيما بعد انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة، وفي تحد لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، كان لها تأثير سلبي على رفاه جميع الإيرانيين، ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن والذين يحتاجون إلى رعاية طبية. وهذه الجزاءات هي بمثابة عقاب جماعي للمدنيين، وهناك تدابير مماثلة اتخذت في الماضي نجمت عنها خسائر مروعة في صفوف المدنيين وقتلت من الأطفال أكثر مما قتلت أي حرب أو نزاع مسلح. ومن الأمور التي لا يمكن تبريرها أنه باستثناء المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان، لم تتخذ المفوضية ولا أي من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة موقفاً بشأن هذا الانتهاك العشوائي الرامي إلى الإبادة الجماعية والواسع النطاق لحقوق الإنسان للشعب الايراني. وتقع على عاتق الأمم المتحدة وآلياتها المعنية بحقوق الإنسان مسؤولية واضحة عن الوقوف في وجه هذه الانتهاكات وإدانتها.

٦٣ - وأردف قائلا إن وفده يؤيد الطلب المشروع الذي تقدمت به ممثلة كوبا بشأن إساءة استخدام مباني الأمم المتحدة.

٦٤ - **السيدة فرانكو نوغييرا كالسادا إستريلا** (البرتغال): قالت إن وفدها يأمل أن تقوم المفوضة السامية بالترويج لأهمية حقوق الإنسان والدفاع تماشيا مع منجزات أسلافها. وأضافت أن البرتغال حليف حميم ومؤيد قوي لاستقلال المفوضية وللاحترام العالمي لجميع حقوق الإنسان دون تمييز من أي نوع. وستواصل حكومتها الدعوة إلى القضاء على عقوبة الإعدام. وسألت كيف تعتزم المفوضة السامية معالجة هذه المسألة.

٦٥ - وأقرت بالدور الهام الذي تؤديه الآليات الوطنية في التنفيذ والإبلاغ والمتابعة، وسألت المفوضة السامية عن كيفية قيام هذه الآليات بتعزيز تنفيذ الدول لتوصيات حقوق الإنسان.

٦٦ - **السيد مولينا لينياريس** (غواتيمالا): قال إنه يجب تعزيز نظام حقوق الإنسان من أجل الاضطلاع بالولايات القائمة ودعم البلدان في تنفيذ التوصيات التي تعمل على تحسين النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها للجميع، لا سيما الفئات الضعيفة. وشدد على أهمية تعزيز دعامة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

٦٧ - **السيد كيلي** (أيرلندا): قال إن وفده يشاطر المفوضة السامية الشواغل التي أثارتها في اللجنة وفي مجلس حقوق الإنسان. فالتعددية، التي كانت دعامة الاستقرار العالمي على مدى السنوات السبعين الماضية مهددة، والنظام القائم على القواعد بحاجة إلى حماية ودعم من المجتمع الدولي. وأضاف أن اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ دليل على قوة العمل المتعدد الأطراف والإمكانيات الحقيقية للأمم المتحدة، ولكن تنفيذ الخطة يتطلب تركيزا قويا على حقوق الإنسان. وتقع على عاتق الدول مسؤولية ضمان بقاء ضحايا انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان محور تركيز رئيسي في عمل الأمم المتحدة، كما أن أصوات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من مناقشات حقوق الإنسان في منتديات الأمم المتحدة. وسأل المفوضة السامية كيف يمكن للدول أن تدعم على نحو أفضل إشراك المجتمع المدني في المناقشات الجارية في نيويورك وجنيف.

٦٨ - **السيد المجربي** (ليبيا): لاحظ الإشارة الواردة في تقرير المفوضة السامية (A/HRC/37/3) إلى انتهاكات حقوق الإنسان ضد

المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا، وأكد أن بلاده لا تزال ملتزمة التزاما تاما باحترام جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، والإعلانات السياسية الصادرة عن مؤتمرات القمة الإفريقية، ومؤتمر القمة الخامس للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، التي عقدت في أبيدجان، كوت ديفوار في عام ٢٠١٧، بالإضافة إلى جميع الاتفاقيات الإقليمية والدولية الأخرى، بما في ذلك مذكرات التفاهم التي وقعتها ليبيا مع البلدان المجاورة.

٦٩ - وأضاف أن ليبيا تدين جميع انتهاكات حقوق المهاجرين غير القانونيين المرتكبة في الأراضي الليبية من قبل الجماعات الإجرامية عبر الوطنية، والمتاجرين بالبشر، والجماعات الإرهابية. فليبيا بلد عبور للمهاجرين غير الشرعيين وليست بلد المنشأ أو البلد المقصود. ومن المؤسف أن تقرير المفوضة السامية لم يشر إلى الجهود التي تبذلها حكومته للتصدي لحالة المهاجرين غير الشرعيين والتحديات التي تفرضها الهجرة. وسأل المفوضة السامية عما إذا كان المفوضية قد قدمت أي مساعدة قانونية أو تدريب إلى ليبيا لتعزيز جهودها الرامية إلى إعمال حقوق الإنسان للمهاجرين غير الشرعيين.

٧٠ - **السيدة باشليه** (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): ردت على أسئلة وتعليقات الوفود، فقالت إنه عندما يتم احترام الحريات العامة وحمايتها، يمكن النهوض بالتنمية والسلام على نحو أكثر فعالية واستدامة. وعندما يتم تقييد مشاركة المجتمع المدني، تكون عمليات التصدي للتهديدات الأمنية والتحديات الإنمائية وغيرها من القضايا غير مستنيرة وضعيفة. وأعربت عن تأييدها للرأي الذي أعربت عنه بعض الوفود بأنه ينبغي تمويل المفوضية من الميزانية العادية للأمم المتحدة بدلا من الأموال الخارجة عن الميزانية أو التبرعات، وقالت إن المفوضية سترحب أيضا بالتمويل من التبرعات، وبخاصة التبرعات غير المخصصة، الذي سيعزز عملها على المستوى القطري. وفي هذا الصدد، سيكون دعم الوفود موضع تقدير عندما تقدم الطلبات ذات الصلة في اللجنة الخامسة.

٧١ - وأشارت إلى أن منع نشوب النزاعات يتوقف على توفير معلومات كافية ليتسنى التصدي في الوقت المناسب. وفيما يتعلق بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، يجب الالتزام بالمعايير والقيم العالمية حتى تتمكن المنظومة من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، التي تستند إلى القواعد وتقوم على حقوق الإنسان. وينبغي الحفاظ على المكاسب التي حققتها المنظومة على مدى السنوات العديدة السابقة في ترسيخ حقوق الإنسان في العمل الإنمائي والسياسة والفقه ومن خلال تدابير دعم ملموسة، مثل نشر مستشارين لحقوق الإنسان للعمل مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية. كما يحتاج إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وفق رؤية قائمة على الحقوق.

٧٢ - وانتقلت إلى مسألة العقبات التي تعترض تنفيذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومسألة كيف يمكن للمفوضية أن تحمي حقوق الإنسان على نحو أفضل، فقالت إنها شهدت رد فعل عنيفاً ضد التقدم المحرز في مجال حقوق المرأة والأقليات يؤدي إلى تعميق عدم المساواة وزيادة انتهاكات الحقوق وتقويض رؤية الإعلان. وهناك افتقار إلى الإرادة السياسية الثابتة، ولا سيما في وقت يشهد اعتراضا على مفهوم التعددية ذاته. ويجب على المجتمع الدولي أن يناصر بشكل جماعي حقوق الإنسان للجميع، في كل مكان. ويشكل الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للإعلان مناسبة تذكيرا هاما بأحداث الماضي وما يجب تجنبه في المستقبل من أجل البشرية جمعاء.

٧٣ - وذكرت أن حقوق الإنسان أصبحت ساحة معركة حيث تجري نزاعات سياسية ويجري تحديد نطاق الدعم لحقوق مختلفة، بدلاً من الحوار البناء الذي تساهم فيه جميع الأطراف من أجل إعمال المجموعة الكاملة من الحقوق. وتتيح أهداف التنمية المستدامة فرصة لا مثيل لها لتجاوز هذا الخطاب الواهن والاعتراف بأن حقوق الإنسان هي أساس التنمية والسلام والأمن جميعها. ولهذه الغاية، يجب أن تكون للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مكانة مساوية لمكانة الحقوق المدنية والسياسية. ومن المهم أن تتجنب المفوضية الاضطلاع بدور أو ولاية الكيانات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة في تعزيز وحماية مختلف الحقوق.

٧٤ - وأشارت إلى أن عام ٢٠١٨ هو أيضا الذكرى السنوية العشرين للإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا، وهذه فرصة هامة لإعادة تأكيد الالتزام بحماية حقوق الإنسان الواجبة للمدافعين عن حقوق الإنسان. ومن الضروري التفاعل مع الجمهور بشكل مباشر أكثر وبفعالية أكبر في هذه الجهود وبناء الاعتراف بدور المدافعين عن حقوق الإنسان والحيز المدني، وتعميم مراعاة هذه القضايا في منظومة الأمم المتحدة.

٧٥ - ومضت تقول إن بناء المجتمعات القادرة على الصمود يتطلب ضمان حصول جميع الناس على الرعاية الصحية والغذاء الكافي والتعليم والمياه وغيرها من الضروريات. كما أن التعليم وتكافؤ

الفرص والتنوع والاحترام وعدم التمييز من الأمور ذات الأهمية الخاصة في هذا الصدد. والقوانين والأطر التي تنص على احترام حقوق الإنسان، وكذلك المؤسسات القائمة على الحقوق، تشكل عنصرا هاما أيضا. وبالرغم من أن أوجه الفشل والمشاكل في مجال حقوق الإنسان معروفة جيداً، فإنه ينبغي أيضاً عرض أمثلة النجاح لإثبات أنه يمكن إحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان وأن كان هناك أملا في مستقبل أفضل.

٧٦ - وذكرت أن رئيس مجلس حقوق الإنسان يعمل حاليا على تحسين فعالية المجلس وكفاءته، وهي تأمل أن تشارك جميع الدول الأعضاء مشاركة كاملة في هذا الجهد. وينبغي إجراء مناقشات لوضع أهداف محددة وقابلة للقياس، وتنفيذ استجابات سريعة في حالة أزمات حقوق الإنسان، والانخراط بشكل أنجع مع المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والناشطين على مستوى القاعدة الشعبية، لتحقيق تأثير أكبر على خطة الأمم المتحدة للوقاية والتنمية. وينبغي أن تركز المناقشات أيضا على إيجاد حلول عملية للفجوة بين استعداد الدول لتنفيذ التوصيات وقدرتها على الوفاء بهذه الالتزامات. وينبغي أن يكون هناك منبر شامل للجميع حيث تناقش الدول الدعم التقني والمالي الذي تحتاج إليه وتعرض تقديم المساعدة لبعضها البعض في مجالات اهتمام كل منهما.

٧٧ - وفيما يتعلق بموضوع العمل في المستقبل، قالت إن الاجتماعات الحلقات الدراسية والإحاطات الإعلامية وحلقات النقاش التي تعقد بين الدورات يجري تنظيمها بصورة متزايدة على أساس مخصص، وستكون إحدى مهام اللجنة مواصلة استعراض عمل المجلس خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٦.

٧٨ - **السيد دانغ دينه كوي** (فييت نام): قال إن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية تحتاج إلى أن تُعامل بنفس التركيز الذي تحظى به الحقوق المدنية والسياسية. ومن الضروري أيضاً إنهاء جميع أساليب المواجهة في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان. وينبغي للأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية أن تكون بمثابة منبر للحوار والتعاون، لا للتسييس والانقسام. وأشار إلى أن بلده يؤيد التفاعل البناء بين الدول الأعضاء للحد من الاختلافات؛ وأن فرض الجزاءات والنقد لا ينتج عنها إلا تفاقم الأوضاع. وفييت نام ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وستواصل التفاعل البناء مع المجتمع الدولي لتحقيق هذه الغاية.

٧٩ - **السيد خشعان** (المملكة العربية السعودية): أكد أهمية التعاون بين الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة من أجل تعزيز ثقافة حقوق الإنسان التي تراعي الخصائص الثقافية والدينية الخاصة للدول. وذكر أن المملكة العربية السعودية تعمل على تعزيز تعاونها مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان من أجل الاستفادة من خبراته تلك الآليات وتنفيذ أفضل الممارسات بنجاح في مجال حقوق الإنسان. ودعا المفوضة السامية إلى إيلاء اهتمام خاص للحالة الإنسانية الصعبة التي يوجد عليها العديد من الأشخاص الذين يعيشون في الشرق الأوسط وميانمار، والذين يجب احترام حقوق الإنسانية الأساسية الواجبة لهم.

٨٠ - **السيدة رشيد** (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن إسرائيل واصلت خلال العام الماضي بناء وتوسيع مستوطناتها والجدار ونقل المزيد من المستوطنين إلى فلسطين المحتلة ومصادرة الأراضي الفلسطينية وفرض مئات نقاط التفتيش وحواجز الطرق وهدم منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم، وإلغاء حقوق الإقامة للفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية، واتخاذ تدابير أخرى تهدف إلى خلق بيئة قسرية بغرض تهجير العائلات الفلسطينية قسراً. وتشكل كل هذه الأنشطة انتهاكا صارخا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني والجنائي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمطالب المتكررة الصادرة عن المجتمع الدولي بإنهاء هذا الوضع غير القانوني. ومن المهم التذكير بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٣١ والطلب الذي يتضمنه بأن تقوم المفوضية بإعداد قاعدة بيانات لجميع المؤسسات التجارية التي لها ضلع بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مشروع الاستيطان الإسرائيلي، وذلك في محاولة لإنهاء تواطؤ الشركات في الاحتلال الإسرائيلي. وطلبت إلى المفوضة السامية أن تطلع اللجنة على مستجدات حالة نشر قاعدة البيانات تلك.

٨١ - **السيدة هيندلي** (المملكة المتحدة): قالت إن حكومتها ستظل داعما قويا للمفوضية واستقلال ولاية المفوضة السامية. وأضافت أن المبدأ الأساسي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو أن جميع الناس يولدون أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق، يتعرض للهجوم في أماكن عديدة: في سوريا وفي بورما، وكلما كانت المرأة مظلومة، وكلما تم التعدي على حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية جماعية على تدعيم وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم؛ ويجب عليه أن يواجه الذين انتهكوا حقوق شعبهم وأن

يحاسب منتهكي حقوق الإنسان. وقد فاز اثنان من المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان مؤخراً بجائزة نوبل للسلام. وقالت إن وفدها يرحب بالجهود التي تبذلها المفوضية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان ويتساءل ما الذي يمكن أن يفعله مزيد من الدول الأعضاء لدعم دورها الحيوي.

٨٢ - **السيد أربايتر** (كندا) قال إن مهمة المفوض السامي لحقوق الإنسان كانت دوما مليئة بالتحديات؛ ومع ذلك، فإن المجتمع الدولي يقف على أساس ثابت، بفضل النظام الدولي القائم على القواعد. ويكمن التحدي في تطبيق تلك القواعد والقوانين. وفي حين أن العبء يقع في المقام الأول على الدول، فإن كندا تقدر الجهود المتواصلة التي تبذلها المفوضة السامية والمفوضية لتعزيز المساواة ومكافحة التمييز، بما في ذلك في السياقات الرقمية. وتتفق كندا تمامًا مع بيان المفوضة السامية في آخر مناسبة نظمها الفريق الأساسي المعني بمسائل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية على أن منع العنف يجب ألا يكون أبدًا مثارًا للجدل، وترحب بجهودها لإدماج حقوق الإنسان في المناقشات حول التنمية المستدامة؛ ومثلما أن عدم التكافؤ ينال من الكرامة والتنمية والأمن، فإن المساواة واحترام الجميع هي أفضل ضمان للقدرة على الصمود والنمو والفرص. وفي هذا السياق، ترحب كندا بتأكيد المفوضة السامية على الأمثلة الإيجابية، وتعرب عن تقديرها لما سمعته بشأن النتائج التي تحققت في كولومبيا وأماكن أخرى. وفي خامة كلمته، أعرب عن أمله في أن تواصل المفوضة السامية عرض هذه الأمثلة، بما في ذلك في المجالات التي ساعدت فيها المفوضية على منع الإفلات من العقاب أو التخفيف من خطر النزاع.

٨٣ - **السيد ميكاييلي** (أذربيجان): قال إن وفده مستعد لمواصلة حواره البناء مع المفوضة السامية والمفوضية. ورغم أن المشردين داخلياً يمثلون في الوقت الحاضر ثلثي الأشخاص المشردين في جميع أنحاء العالم، فإن القضية لم تلق بعدُ الاهتمام الكافي على المستوى العالمي. ولكن، حدثت في الآونة الأخيرة بعض التطورات الإيجابية، مثل اعتماد إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين، الذي اعترف بالحاجة إلى استراتيجيات فعالة لضمان توفير الحماية الكافية للمشردين داخلياً ومنع هذا التشرد والحد منه. وقال إن وفده يأمل أن تولي المفوضة السامية والمفوضية مزيدا من الاهتمام لهذه المشكلة، وستكون ممتنة لأفكارها بشأن هذه المسألة.

٨٤ - **السيدة مطر** (البحرين): قالت إن ميثاق العمل الوطني لبلدها ودستوره يركزان بقوة على إقامة دولة تحكمها سيادة القانون، والحاجة إلى إعلاء سيادة القانون هي مبدأ يكمن في قلب عملية الإصلاح التي أطلقها جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البحرين. فميثاق العمل الوطني يؤكد أن العدالة هي أساس الحكم وشرط لا غنى عنه لتحقيق الحرية والأمن والسلام والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين. كما ينص على استقلال السلطة القضائية وحصانتها من أجل حماية الحقوق والحريات.

٨٥ - وأضافت أن البحرين على ثقة من نجاح المفوضة السامية في ممارسة ولايتها بطريقة شاملة ومحايدة وموضوعية. وتظل ملتزمة التزاما كاملا باحترام جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وستواصل العمل مع المنظمات الدولية بغية ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان داخل البلد وخارجه. وتقدر حكومتها المساعدة التقنية وفي بناء القدرات التي تقدمها المفوضية لتعزيز جهود الدول الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

٨٦ - **السيد شولغين** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده على ثقة من أن المفوضة السامية ستكون قادرة على منع تسييس جدول أعمال المفوضية وعلى استعادة العلاقة البناءة بين المفوضية والدول الأعضاء. فكثيراً ما تستخدم بعض الدول الأعضاء قضايا حقوق الإنسان كوسيلة للضغط السياسي أو الاقتصادي ضد الحكومات التي لا تحبها أو التي تتنافس معها. وباستخدام وسائل مختلفة لتحقيق أهدافها الانتهازية، بما في ذلك التدابير القسرية الانفرادية، فإنها تجعل حالة حقوق الإنسان في بعض البلدان تصل إلى نقطة الانهيار. والاتحاد الروسي يؤيد كوبا تأييدا تاما في إدانة تنظيم مناسبات في الأمم المتحدة مسيسة بشكل سافر ترمي إلى نشر معلومات غير موثوقة. وأعرب عن أمل وفده في ألا ينضم موظفو الأمانة العامة وقيادتها إلى هذه الأعمال أو يشاركوا فيها.

٨٧ - وتابع قائلا إن الحاجة تدعو الآن أكثر من أي وقت مضى إلى أن يكون المفوض السامي لحقوق الإنسان مستقلا وغير متحيز وإلى أن يعالج الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان، وليس الآثار المترتبة عليها. وتتمثل المهمة الشائكة أمام شاغلة الوظيفة حاليا في معالجة مسألة حماية حقوق الإنسان دون انتهاك لسيادة الدول، ومع الحفاظ على الهوية العرقية والثقافية والدينية للشعوب.

٨٨ - **السيدة ترياتي** (الهند): قالت إنه ينبغي تنفيذ جدول أعمال حقوق الإنسان في إطار نهج بنّاء يأخذ في الحسبان القيود

المتعلقة بالقدرات والسياقات المجتمعية ويستند إلى أسبقية الجهود الوطنية. وأضافت أن نجاح آلية الاستعراض الدوري الشامل على مدى العقد الماضي يشكل اتجاها جديرا بالترحيب. وتعتبر استراتيجيات التنمية القائمة على المساواة وعدم التمييز والمشاركة والإدماج والمساءلة عنصرا أساسيا لبناء مجتمعات قادرة على الصمود ولمواجهة التحديات.

٨٩ - وذكرت أن الهند انتُخبت مؤخراً عضوا في مجلس حقوق الإنسان وهي ملتزمة بإضفاء منظور تعددي ووسطي ومتوازن على المجلس وغيره، بهدف سد الفجوات في الخطاب والإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان. وتتطلع حكومتها إلى العمل مع المفوضة السامية والمفوضية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال اتباع نهج بنّاء وتعاوني.

٩٠ - **السيد بصديق** (الجزائر): قال إن الاحتفال الذي تم مؤخرا بالذكرى المئوية لميلاد نيلسون مانديلا كان فرصة للمجتمع الدولي لاستلهام مبادئه وأهدافه. ويعتقد وفده أن استقلال المفوضية أمر حاسم، شأنه شأن التشابك والترابط بين جميع حقوق الإنسان. وينبغي الاستعاضة عن الممارسة الحالية المتمثلة في استهداف بلدان معينة بإجراءات جماعية ومنسقة. وأشار في خاتمة كلمته إلى أن الطعام يُلقى به في القمامة بينما لا يحصل الكثير من الناس على الطعام، وتساءل متى سيجري تناول هذه المسألة.

٩١ - **السيد ري سونغ تشول** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن بعض البلدان تواصل استخدام قضايا حقوق الإنسان لتتعدى على سيادة بلدان أخرى، الأمر الذي لا يخلق سوى المواجهة. ويعارض وفده بشدة الهجمات المسيسة ضد كوبا بذريعة حقوق الإنسان. ودعا المفوضة السامية والمفوضية إلى التقيد بمبادئ عدم الانتقائية وعدم التسييس والموضوعية والحياد عند نظرهما في قضايا حقوق الإنسان وضمان عدم استخدام حقوق الإنسان مطلقاً للتدخل في شؤون البلدان الأخرى لأسباب سياسية.

٩٢ - **السيدة نسيبة** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إنها مهتمة بصفة خاصة بتعهد المفوضة السامية بإيلاء الاهتمام الواجب لأبعاد حقوق الإنسان المتعلقة بتغير المناخ والحيز الرقمي، والتمست مزيدا من المعلومات عن هذا العمل، وبشكل خاص عن البعثة المضطلع بها إلى وادي السليكون.

٩٣ - وأضافت أن مسؤولية حماية حقوق الإنسان تقع بالدرجة الأولى على عاتق الدولة، وأفضل سبيل للنهوض بحقوق الإنسان على نحو مستقر وطويل الأجل هو من خلال الدولة. وذكرت أن الإمارات العربية المتحدة ركزت على تطوير قوانينها ومؤسساتها لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها بشكل فعال وعلى تقديم المساعدة الإنمائية لإعانة الدول الأخرى على القيام بنفس الشيء.

٩٤ - وأشارت إلى أن وفدها ينوه بالجهود التي تبذلها المفوضية لمساعدة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان بوسائل منها، على سبيل المثال، بناء القدرات وتقديم المشورة التقنية. ويتوقف نجاح هذه الأنشطة وغيرها على نزاهة المفوضية وسمعتها، وهي على ثقة من أن المفوضة السامية ستواصل الحفاظ على موضوعية وشفافية ومصداقية عمليات الرصد والإبلاغ التي تقوم بها المفوضية.

٩٥ - **السيدة الفايين** (جزر القمر): قالت إن وفدها يشعر بالارتياح لكون الحق في التنمية يقع في صميم ولاية المفوضة السامية. وينبغي تعزيز الاستعراض الدوري الشامل، لأنه الآلية الوحيدة التي تولي اعتباراً متساوياً لحالة حقوق الإنسان في كل بلد. ويشجع وفدها جميع الدول على زيادة موارد صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لتكون الاستجابة للبلدان النامية أكثر فعالية.

٩٦ - وأشارت إلى أن التقرير يذكر أن المفوضية أوفدت أفرقة إلى بنغلاديش للقيام بأنشطة لتقصي الحقائق بشأن حالة السكان الروهينغيا، في سياق أنشطة الاستجابة للطوارئ والإنذار المبكر. وقالت إن مجلس حقوق الإنسان يعمل حاليا على إنشاء آلية جديدة بشأن ميانمار، وبذلك سيصل العدد الإجمالي للآليات التي تتناول هذه المسألة إلى أربع. وتساءلت كيف ستكفل المفوضة السامية التنسيق وتبادل البيانات بين الآليات الأربع.

٩٧ - **السيد ياريمنكو** (أوكرانيا): قال إن وفده يأمل أن تركز المفوضة السامية على منع انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في حالات النزاع المسلح والاحتلال الأجنبي، وتحويل المفوضية إلى مؤسسة أكثر فعالية قادرة على التصدي للتحديات التي يواجهها نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٩٨ - وأضاف أن من المهم الإشارة إلى أن قارة أوروبا ليست خالية من النزاع بعدُ. ففي أوكرانيا، أدى الاعتداء المسلح الروسي إلى تدهور خطير لحالة حقوق الإنسان، وتحتاج بلاده إلى المشاركة النشطة لآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. واختتم بقوله إنه يعوّل

على التعاون الوثيق مع المفوضة السامية والمفوضية في هذا الصدد، ووجه دعوة من حكومته إليها لزيارة أوكرانيا في أقرب وقت ممكن.

٩٩ - **السيدة كوردوفا صوريا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن بلدها على استعداد لدعم عمل المفوضة السامية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الفئات الضعيفة. وأعربت عن ثقتها في أن المفوضة السامية ستؤدي واجباتها بنزاهة، بينما تدعم أيضا تعددية الأطراف وتتجنب التسييس والمعايير المزدوجة.

١٠٠ - واختتمت كلمتها بقولها إن وفدها ينضم إلى كوبا في إدانة اعتزام إحدى الدول الأعضاء استخدام المنظمة لأغراض سياسية تحت ذريعة حقوق الإنسان، وينضم إلى الدعوات المنادية بإلغاء المناسبة المقرر عقدها في مقر الأمم المتحدة.

١٠١ - **السيد علي** (باكستان): قال إن هناك حاجة إلى نهج تعاوني يستند إلى عدم التمييز والحياد والحوار الحقيقي لإحراز تقدم ملموس في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١٠٢ - وأشار إلى أن باكستان يظل يساورها القلق البالغ إزاء تزايد كراهية الأجانب وكراهية الإسلام وحوادث الكراهية الدينية التي تقع في الغرب. وأضاف أن حرية التعبير يجب أن تمارَس بمسؤولية بموجب قوانين ومعايير حقوق الإنسان. وسأل عن الطريقة التي ستتوخاها المفوضة السامية لتعزيز ثقافة السلام وكذلك الحوار والتعاون بين الأديان والحضارات. وذكر أنه يظل يساور باكستان القلق أيضا إزاء انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد السكان الأبرياء، لا سيما الذين يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي. ويجب على مجلس حقوق الإنسان التعجيل بتشكيل لجنة تحقيق لتحقق في تلك الانتهاكات. وأخيرا، لاحظ أن الحق في التنمية قد حظي بالاعتراف كحق أساسي من حقوق الإنسان، وتساءل عن الكيفية التي ستكفل بها المفوضية التنفيذ العالمي لهذا الحق.

١٠٣ - **السيد هيرميدا كاستييو** (نيكاراغوا): قال إن وفده يود الإعراب عن دعمه لكوبا وللرسالة التي بعث بها الممثل الدائم لكوبا إلى الأمين العام في اليوم السابق بشأن تنظيم المناسبات في الأمم المتحدة.

١٠٤ - **السيد قادري** (نيجيريا): قال إن وفده يرحب بالأولوية التي تعطيها المفوضة السامية لحقوق المهاجرين، بغية جعل الهجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة. وهناك حاجة إلى مزيد من الحوار والتوازن والمصداقية وعدم الانتقائية داخل نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لضمان شرعية أعماله ونتائجه، ويجب تجنب التسييس والاستعلاء في مجلس حقوق الإنسان. ولكي تتحقق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي معاملة جميع حقوق الإنسان، سواء كانت سياسية أو مدنية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، بطريقة متوازنة. ولا بد أيضاً أن يقوم نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمواءمة العمل الوطني لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مع التأكيد على أهمية تعددية الأطراف. وينبغي إيلاء الاعتبار لزيادة المساعدة التقنية المقدمة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، دون المساس باستقلالها.

١٠٥ - **السيدة سليم** (أفغانستان): قالت إن بلدها يشرفه أن ينتخب كعضو في مجلس حقوق الإنسان ويعتبر ذلك فرصة لتعزيز المبادئ المشتركة بشكل جماعي.

١٠٦ - وأشارت إلى أنه فقاً لأحدث تقرير للأمم المتحدة عن الخسائر في صفوف المدنيين في أفغانستان، قُتل ٦٩٢ ١ شخصاً نتيجة الحرب في النصف الأول من عام ٢٠١٨. وسألت كيف ستعالج المفوضة السامية الأسباب الجذرية للنزاع في البلدان التي مزقتها الحروب من أجل ضمان أبسط حقوق الإنسان، أي الحق في الحياة.

١٠٧ - **السيد سيتومورانغ** (إندونيسيا): قال إن مبادئ الشمولية والحياد وعدم الانتقائية والشفافية ينبغي أن تكون أساس عمل المفوضة السامية. ومن المهم ضمان اضطلاع المفوضية بولايتها بطريقة متسقة وفعالة وموضوعية ومستقلة وغير مسيسة. ويجب تكريس الجهود المشتركة لمواجهة التحديات الحقيقية المطروحة، بدلاً من التركيز على القضايا المسيَّسة والتعقيدات المستنفدة للوقت والطاقة والتي لا تؤدي إلا إلى مزيد من الاستقطاب. ويبقى الحوار البنّاء والمشاركة الجادة من الأولويات وينبغي الاستمرار في استخدامهما لضمان تقدم الجهود الرامية إلى إعلاء حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، ففي ضوء تكاثر قضايا حقوق الإنسان مؤخرا، تكتسي العقول المتفتحة والحوار الحقيقي أهمية حيوية. وتؤدي المفوضية دوراً حاسماً في الدعوة في هذا الصدد.

١٠٨ - **السيدة ميينت** (ميانمار): قالت إنه ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يعمل مع البلدان لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها على أساس مبادئ الشمولية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية وعدم التسييس. وتكتسي الموضوعية والحياد أهمية خاصة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بمسائل يمكن أن يكون لها تأثير بعيد المدى على سيادة الدولة.

١٠٩ - وذكرت ان القرارات الخاصة ببلدان محددة لا تفضي إلى حوار هادف وتؤدي إلى الاستقطاب والمواجهة والمعايير المزدوجة.

وكعضو في حركة بلدان عدم الانحياز، تعارض ميانمار الولايات الخاصة بكل بلد. وأشارت إلى ان وفدها لا يقبل أي تدخل لا مبرر له يقوم على التلاعب بحقوق الإنسان ويقوض الجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية والتنمية.

١١٠ - **السيد مونكادا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن الحرب تشكل، بحكم تعريفها، انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان والنزاعات تؤدي إلى معاناة شديدة. وسأل متى ستدين المفوضة السامية علنا وبشكل قاطع التدابير القسرية الانفرادية التي تطبقها بعض البلدان بصورة غير قانونية ضد الآخرين والتي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وتتسبب في معاناة وانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. ففي أمريكا اللاتينية وحدها، يجري تطبيق هذه التدابير ضد كوبا ونيكاراغوا وفنزويلا. وسأل أيضا متى ستدين عسكرة السياسة، وخلق النزاعات، وتصعيد الخطاب الحربي والتهديدات المتعلقة باستخدام القوة أو الاستخدام الوقائي للقوة. فالمجمع العسكري - الصناعي - الإعلامي يخلق نزاعات مصطنعة، مما شكل تهديدًا كبيرًا في جميع أنحاء العالم وخاصة في منطقة أمريكا اللاتينية.

١١١ - **السيدة باشليه** (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): ردت على أسئلة وتعليقات الوفود، فقالت إنه ينبغي النظر إلى الحيز المدني باعتباره مسألة عتبة ليس فقط بالنسبة لخطة حقوق الإنسان بل أيضا للتنمية والأمن على نطاق أوسع. وباعتبارها وزيرة سابقة ورئيسة دولة، يمكنها أن تؤكد أنه عندما يشترك المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرون، فإن عملية صنع السياسات عادة ما تكون أكثر استنارة وفعالية واستدامة. فمشاركتهم تسهم إسهاما حاسما في منع النزاعات ومكافحة الإفلات من العقاب والفساد. ولكن، ينظر إلى المجتمع المدني في بعض الأحيان على أنه تهديد. إن إيداع المنتقدين في السجون وقمع المعارضة السلمية لا يجعل المجتمع أكثر أمانا. بل على العكس، يؤدي ذلك إلى وأد الآراء المشروعة والبناءة وتعميق المظالم. وأضافت أن الجميع يستفيد من حرية التعبير عن الرأي، وانتقاد السياسات العامة والمطالبة بمساءلة الحكومة، حيث أنها أمور تعزز التماسك الاجتماعي وتساهم في الابتكار والتقدم الاقتصادي. وليس هناك أي دولة عضو ترغب في التعرض للانتقاد، ولكن من المفيد في بعض الأحيان أن تنظر الحكومات فيما إذا كان هناك مجال للتحسين، مثلما كان من المفيد جدا بالنسبة لها أن تتلقى التعليقات من الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص شواغلها التي مفادها أنه يجب على المفوضية إعلاء مبادئ الشمول العالمي وعدم القابلية للتجزئة والشفافية وعدم الانتقائية والموضوعية وعدم التمييز وأن مجلس حقوق الإنسان بحاجة إلى أن يكون أكثر فعالية.

١١٢ - وأشارت إلى أن من الأهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن تقوم الدول، بوصفها المسؤولة الرئيسية بتهيئة بيئة آمنة وتمكينية لعناصر المجتمع المدني الفاعلة، بمن في ذلك الأطفال، حيث يمكنهم أن يساهموا في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان دون تمييز. وتتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الأساسية عن ضمان وتسهيل اتخاذ القرارات والمشاركة على نطاق واسع، بما في ذلك في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتركز المفوضية بشكل خاص على الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بإقامة مجتمعات عادلة والشاملة ومسالمة، وهي تقوم بقيادة عملية لرصد المؤشرات المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

١١٣ - ومضت قائلة إن المفوضية تتصدى للتعصب الديني والتحريض على الكراهية القومية والدينية والعرقية، بما في ذلك أعمال المتابعة المتعلقة بعملية إسطنبول، وذلك إلى حد كبير من خلال الإبلاغ الذي يشكل جزءا من ولايتها. ومنذ عام ٢٠١٣، كان هناك قراران سنويان وعمليتان منفصلتان لتقديم التقارير إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، على التوالي، بشأن خطة العمل الواردة في قرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/١٦ وزيادة في عدد وجودة التقارير المقدمة من الدول الأعضاء امتثالا لهذين القرارين بشأن التنفيذ الفعال لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/١٦ ومكافحة التعصب. ويمكن للدول أن تنظر في تبسيط عمليات الإبلاغ الموازية، سواء من حيث السياق أو التركيز، أو من خلال تعديل الأطر الزمنية لتقديم التقارير. ويمكنها النظر في قرار واحد حول الموضوع سواء في الجمعية العامة أو مجلس حقوق الإنسان، أو ربما يتناوب القرار بين الهيئتين.

١١٤ - وفيما يتعلق بحقوق الإنسان في الفضاء الرقمي، يقع على عاتق الدول التزام بحماية خصوصية الأفراد من التدخل غير القانوني أو التعسفي من جانب الحكومات أو الكيانات الخاصة. وأظهر أحدث تقرير للمفوضية بشأن الحق في الخصوصية في العصر الرقمي (A/HRC/39/29) عددا من الاتجاهات المثيرة للقلق وقدم إرشادات بشأن الاستجابات المناسبة. ويمكن أن تكون تدابير المراقبة المحددة الهدف، عند تنفيذها وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، أداة فعالة وضرورية لأجهزة إنفاذ القانون أو وكالات الأمن القومي. ولكن، لا توجد في بعض الدول تشريعات ووسائل إنفاذ وطنية كافية، كما أن الضمانات الإجرائية ضعيفة والرقابة غير فعالة، مما ساهم في

انتشار الإفلات من العقاب على التدخل التعسفي أو غير القانوني في الحق في الخصوصية. ويساور المفوضية القلق أيضا إزاء التهديدات الأخرى للخصوصية، مثل المحاولات الرامية إلى إضعاف قدرات التشفير وإنشاء أبواب خلفية في البرمجيات والمعدات، نظراً لأن التشفير وإخفاء الهوية هما من العوامل الحاسمة التي تمكّن من الحق في الخصوصية والحق في حرية التعبير. وستقوم المفوضية برصد التطورات في هذا الصدد. وذكرت أن بعض زملائها اضطلعوا ببعثة إلى وادي السليكون ليناقشوا مع الشركات كيف يمكن دمج مبادئ حقوق الإنسان في العالم الرقمي وكيف يمكن أن تكون المعلومات المتوفرة في الفضاء الرقمي مفيدة للعمل في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الإنذار المبكر والعمل المبكر.

١١٥ - وفيما يتعلق بالحق في الغذاء، تتطلب الزيادة الحاصلة مؤخرا في الجوع في العالم استجابة أقوى في مجال حقوق الإنسان. ولكن، من المهم أيضا معالجة تغير المناخ والنزاعات والركود الاقتصادي، فهي أمور عادة ما يكون لها تأثير أكبر على الفئات الأكثر تهميشا. وعليه، ستواصل المفوضية العمل مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن اتساق السياسات بين حقوق الإنسان والأمن الغذائي والتغذية، والتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، وبشأن استحداث ثقافة استهلاك جيدة لتجنب إهدار الطعام الذي يحتاج إليه الكثير من الأشخاص الآخرين للبقاء على قيد الحياة.

١١٦ - وأضافت أن المفوضية أصدرت تقريرا في أوائل عام ٢٠١٨ يورد بالتفصيل التقدم الكبير المحرز في توحيد قاعدة بيانات المؤسسات التجارية الضالعة في أنشطة محددة تتصل بالمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وحتى الآن، قررت المفوضية أن ٦٨ شركة تشارك في واحد أو أكثر من الأنشطة المحددة، من مجموع ٢٠٦ مؤسسة شملها الاستعراض. وقد أبلغت المفوضية تلك الشركات بإدراجها في قاعدة البيانات وبإجراءات الرفع منها. وتم الاتصال بجميع الشركات المتبقية التي وردت بشأنها معلومات، وستواصل المفوضية استعراض الردود الواردة. ومن المحتمل أن يكون مجلس حقوق الإنسان قد حصل على جميع المعلومات المطلوبة في أوائل عام ٢٠١٩.

١١٧ - وأشارت إلى أن التشرد الداخلي من القضايا التي تواصل المفوضية متابعتها عن كثب، ولا سيما من خلال المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة. ويوافق عام ٢٠١٨ الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي، وتدعم المفوضية خطة العمل التي استهلها المقرر الخاص والتي ستنظر في كيفية منع التشرد الداخلي والاستجابة عند حدوثه وإيجاد الحلول له. وأضافت أن ضمان معالجة المفوضية لمحنة المشردين داخليا يتفق مع الالتزامات الرئيسية التي تم التعهد بها في خطة عام ٢٠٣٠ والتعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب.

١١٨ - وفيما يتعلق بتنسيق الآليات الأربع المتعلقة بميانمار، قالت إن المفوضية تنظر، في جملة أمور منها طرق العمل مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة. وإن جميع الآليات متكاملة.

١١٩ - وذكرت أن المفوضية نظمت حلقة النقاش التي يعقدها مجلس حقوق الإنسان كل سنتين بشأن التدابير القسرية الانفرادية وحقوق الإنسان خلال الدورة السادسة والثلاثين للمجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وأيدت ولاية المقرر الخاص بشأن هذا الموضوع. ويجب على جميع الدول الأعضاء تجنب تطبيق أي تدابير قسرية لها تأثير سلبي على حقوق الإنسان، لا سيما حقوق أضعف الفئات. وحتى الجزاءات المحددة الهدف والمفروضة بعناية لإنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يجب أن تخضع لشروط صارمة؛ وعلى وجه الخصوص، يجب ألا تفرض لوقت أطول من اللازم، بل يجب أن تكون متناسبة وخاضعة للضمانات المناسبة المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك تقييمات الأثر على حقوق الإنسان والرصد الذي يجريه خبراء مستقلون. وكما ذكرت المفوضية في عدة مناسبات، ينبغي ألا يكون هناك تدخل عسكري في أي منطقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢:٥٠.